

جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة
prof.drsafaa_alani@coadec.
uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد – قسم
المحاسبة
zina1991saad@gmail.com

تقويم مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي :دراسة تطبيقية في المصارف العراقية الخاصة
**Evaluation of combating money laundering in the Central Bank, an
applied study in Iraqi private banks**

صفاء أحمد محمد العاني
Safaa Ahmed Mohammed Al-Ani

زينة سعد فرج
Zina Saad Farag

مستخلص :

يهدف البحث الحالي إلى تقويم مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي والتعرف على الإجراءات الرقابية للبنك المركزي في المؤسسات المالية للحد من عمليات غسل الأموال فضلاً عن الإجراءات المتبعة في البنك المركزي للحد من هذه الظاهرة ، وركزت البحث على البنك المركزي العراقي و(3) مصارف تجارية خاصة تم تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث للفترة من (2017-2020). أما الجانب العملي شملت عينة البحث البنك المركزي العراقي وكذلك مجموعة من المصارف العراقية الخاصة (مصرف التنمية، ومصرف الخليج، ومصرف المتحد للاستثمار) ، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها يقوم البنك المركزي العراقي بتحليل ومقارنة التقارير المرسله اليه باستعمالها مؤشرات مالية متمثلة بالعديد من النسب المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لتلك المؤسسات والتأكد فيما إذا كانت هذه التقارير مرسله إلى الجهات الرقابية لتأكد من سلامة عمل المؤسسات المالية، كما وصى الباحث بضرورة زيادة اعداد موظفي الامتثال بما يتناسب مع العمل المصرفي وعرض جميع التقارير التي تصدر من قسم مكافحة غسل الاموال على مراقب الامتثال، وزيادة متابعة لإجراءات المصرف في التحفظ على الاموال المستخدمة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وكيفية وتمويله. فضلاً عن ضرورة تكثيف الجهود لدى البنك المركزي العراقي لتوسيع قاعدة الشمول المالي في البلد وإدراج الكتلة النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي إلى داخل النظام المصرفي من اجل الوصول الى سهولة مراقبتها وتخفيض مخاطر غسل الأموال فضلاً عن سهولة تتبعها ووضع خطة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

Abstract

The current research aims to evaluate the fight against money laundering in the central bank and to identify the supervisory procedures of the central bank in financial institutions to reduce money laundering operations as well as the procedures used in the central bank to reduce this phenomenon, and the research focused on the Central Bank of Iraq and (3) private commercial banks Through them, the checklist for the research topic was filled out, and the financial reports of the research sample banks for the period (2017-2020) were analyzed. As for the practical side, the research sample included the

Central Bank of Iraq, as well as a group of private Iraqi banks (Development Bank, Gulf Bank, and United Investment Bank), and the research reached a number of conclusions, the most important of which is that the Central Bank of Iraq analyzes and compares the reports sent to it using financial indicators represented by many The accounting ratios extracted from the financial statements of those institutions and to check whether these reports are sent to the supervisory authorities to ensure the safety of the work of the financial institutions. Compliance, and increased follow-up of the bank's procedures in seizing the funds used in the commission of the money laundering crime and how to fund it. In addition to the need to intensify the efforts of the Central Bank of Iraq to expand the base of financial inclusion in the country and to include the monetary mass that exists outside the banking system into the banking system in order to access the ease of monitoring it and reduce the risks of money laundering as well as the ease of tracking it and developing a strategic plan to achieve this goal.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

يعد غسيل الأموال تهديد سياسي واقتصادي واجتماعي، إذ اكتسبت الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال زخمًا في العقد الماضي وساهمت المبادرات الحكومية المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية في تطوير مجموعة واسعة من المعايير القانونية الوطنية والدولية لفحص التأثيرات المتصورة لغسيل الأموال في الأعمال التجارية، وقد أُلزم البنك المركزي العراقي المصارف بإعداد السياسات والإجراءات في مجالات تطوير دوائر الامتثال وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وكذلك تطوير أقسام الإبلاغ عن غسيل الأموال فيها، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي؟

1. هل يوجد دور للبنك المركزي العراقي في تقويم مكافحة غسيل الأموال؟

ثانياً: أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال إمكانية استفادة البنك المركزي العراقي والمصارف منها كونها تلقي نظرة واسعة على فهم قضية غسيل الأموال وكيفية مواجهة مختلف حالات غسيل الأموال في الدولة. كما يسلط البحث الضوء على ميزة امتثال المصارف لسياسات مكافحة غسيل الأموال مما يؤدي إلى تقليل حالات غسيل الأموال.

ثالثاً: هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان مدخل مفاهيمي لتقويم مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي..

2. بيان دور البنك المركزي العراقي في تقويم مكافحة غسيل الأموال.

رابعاً: فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد هناك دور للبنك المركزي العراقي في تقويم مكافحة غسيل الأموال.

خامساً: متغيرات البحث:

تتكون المتغيرات الرئيسية للبحث بالآتي:

1. المتغير المستقل: مكافحة غسيل الأموال 2. المتغير التابع: البنك المركزي العراقي



الشكل (1) نموذج يبين العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للبحث العلمي

سادساً: منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق لمعالجة مشكلة البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي وذلك بالاستفادة من البحوث والدراسات وتوظيفها لا نجاز الجانب النظري من البحث الحالي. اما بالنسبة للجانب العملي فإنه تم اعتماد المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي. وسائل جمع البيانات: تمثلت عملية جمع البيانات في هذا البحث العلمي جانبيين كالآتي: -

الجانب النظري: اعتمدت الباحثة على المعايير فضلا عن الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية والدوريات والبحوث المتعمقة بمتغيرات موضوع البحث وشبكة المعلومات (الأنترنت) وذلك لجمع البيانات الخاصة بالجانب النظري من هذا البحث.

الجانب العملي: تتمثل مصادر الجانب العملي باستعمال مجموعة من النسب المالية لتحليل القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة قوامها (3) مصارف.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بعينة من مصارف العراقية الخاصة فضلا عن البنك المركزي العراقي.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية بالسنوات المالية من سنة 2017 الى سنة 2020.

ثامناً: مجتمع وعينة البحث:

تمثلت مجتمع البحث في البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها (24) مصرف اما عينة البحث فقد تم اختيار (3) مصارف وهي (مصرف التنمية، مصرف الخليج، مصرف المتحد للاستثمار).

تاسعاً: عينة البحث:

تم اختيار عينات عمدية في المصارف العراقية الخاصة والمتمثلة بعدد من الخبراء والمختصين في مجال مكافحة غسيل الأموال فضلا عن المدراء في البنك المركزي العراقي وعدد من موظفي مكتب غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

عاشراً: الدراسات السابقة:

يتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة (المحلية، العربية، الاجنبية) والتي تناولت بعض جوانب موضوع البحث الحالي:

1- دراسة كزاز (2021): هدفت الدراسة الموسومة (دور البنك المركزي في مواجهة غسيل الأموال (بحث نشر في كلية الامام الأعظم) الى التعرف على ظاهرة غسيل الاموال وتطورها التاريخي. وكذلك التعرف على اسباب ومصادر واثار ظاهرة غسيل الأموال. و الرقابة المصرفية ودورها في الحد من عمليات غسيل الأموال. وبيان دور البنك المركزي العراقي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال. واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي على الرغم من ايجابيات جريمة غسيل الاموال المتمثلة في استخدام واستثمار الاموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من البطالة داخل الدولة ومن ثم انتعاش السوق المحلية

الا ان لها اثار سلبية كبيرة على جوانب الاقتصادية متمثلة في تشوه في نمط الانفاق والاستهلاك، فضلا عن زيادة العجز في ميزان المدفوعات و حدوث أزمة سيولة في النقد الاجنبي، فضلا عن الى انهيار البورصات التي تستقبل الاموال الناتجة عن ذلك، اما الجانب الاجتماعي فقد يتمثل في تفشي الجرائم في المجتمعات بشتى أشكاله. وأوصت الدراسة ينبغي ان تخضع الشركات والمصارف غير الحكومية (الاهلية) بانفسها وليس موظفيها فحسب للمسؤولية الجزائية وايضا ينبغي ان تخضع لقوانين البنك المركزي اسوة بالمصارف الحكومية وكذلك ينبغي ان تخضع الشركات والمصارف غير الحكومية (الاهلية) بانفسها وليس موظفيها فحسب للمسؤولية الجزائية وايضا ينبغي ان تخضع لقوانين البنك المركزي اسوة بالمصارف الحكومية.

2-دراسة العاجز (2008): عنوان الرسالة دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال "البحث تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة (رسالة ماجستير). التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحته. معرفة المعوقات التي تواجه المصارف العاملة في قطاع غزة في مكافحتها لغسيل الأموال. التعرف على التدابير الوقائية التي تفرضها سلطة النقد على المصارف لمكافحة عمليات غسل الأموال. التعرف على التدابير الوقائية التي تفرضها سلطة النقد على المصارف لمكافحة عمليات غسل الأموال. تمثل اهم الاستنتاجات يوجد التزام لدى المصارف العاملة في قطاع غزة بوضوح الأدلة الإرشادية والتوجيهية بمكافحة عمليات غسل الأموال توزيع الإرشادات التوجيهية ودليل الإجراءات الخاص بمكافحة بصورة جيدة جدا بينما تصدر سلطة النقد تعليمات واضحة وملزمة حول إجراءات مكافحة غسل الأموال. اما التوصيات فتمثلت المحافظة من أن يدخل العميل في دائرة الشك في حالة التعامل تحت اسم مستعار أو وهمي أو حساب رقمي أن يتم اعتماد إجراءات واضحة لفتح الحسابات لجميع الزبائن وبجميع أنواعها ورفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفاء إجراءات التعرف على هويته والحصول على صورة طبق الأصل من الوثائق الرسمية للتحقق من هوية العميل سواء كان شخص طبيعي أو معنوي أو وكيل أو جمعية خيرية.

3-دراسة Raza (2008): عنوان الرسالة Prevalence of money laundering and its "compliance in "Commercial Banks of Lahore Pakistan".

انتشار غسل الأموال والامتثال لها في "البنوك التجارية في لاهور، باكستان" (رسالة ماجستير). هدف البحث تهدف البحث فهم المشكلات المتعلقة بالنمو غير المتوازن في ودائع البنوك التجارية بسبب غسل الأموال وهناك العديد من الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين ولكن هناك حاجة إلى إصدار لتحليل المشكلة التي يواجهها البنك التجاري بسبب غسل الأموال ومنها: التعرف على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البنوك التجارية فيما يتعلق بغسيل الأموال. البحث قانون منع وتقييد غسل الأموال في البنوك البحث الاتجاه الحالي لغسيل الأموال في المؤسسات المالية غير المصرفية للقطاع المصرفي والأعمال / المهن غير المالية. يستند هذه البحث إلى المسح الذي تم إجراؤه على البنوك التجارية المختلفة في لاهور تشير إجابات الاستبيان المصممة بوضوح إلى أن البنوك متورطة عن قصد أو عن غير قصد في غسل الأموال بعد الاستفسار تشكيل مصادر موثوقة للبنوك والإدارة العليا للبنوك المختلفة التي توصلنا إليها أن غسل الأموال موجود في باكستان ولكنه موجود بأسلوب وشكل مختلفين مثل من ومبادلات الأموال يشير هذا الرد بوضوح إلى أن البنوك التجارية متورطة بشكل غير مباشر في غسل الأموال أثناء مسح البنوك التجارية المختلفة في لاهور تبين أنه لا يوجد حد لإيداع قطاع الشركات في البنوك وهو أيضاً مصدر شك بالنسبة لي غسل الأموال قد يكون موجوداً في البنوك التجارية لأنه لا يوجد حد لإيداع الشركات التوصيات تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وإنفاذ القانون.

المبحث الثاني

تقويم مكافحة غسل الأموال

تمهيد:

يعد قطاع المؤسسات المالية من أكثر القطاعات الاقتصادية التي يلجأ إليها غاسلو الأموال لإخفاء المصادر الحقيقية للأموال الغير مشروعة، لذا بذل البنك المركزي العراقي جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية من أجل

تعزيز الرقابة في المؤسسات المالية ومكافحة غسل الأموال وبما يحقق الالتزام بالمعايير الدولية من جانب ويعزز الثقة بجهاز المؤسسات المالية العراقي من جانب آخر. وبهذا يهدف هذا المبحث إلى بيان دور البنك المركزي العراقي في كيفية مكافحة غسل الأموال فضلاً عن بيان انعكاس هذه الظاهرة على جودة التقارير المالية في المؤسسات المالية العراقية الخاصة.

أولاً: دور البنك المركزي العراقي في ضبط عمل المؤسسات المالية وكشف عمليات الاشتباه بغسيل الأموال: تكون هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2020 على الرغم من مواجهة العالم الفيروس (COVID-19) بصورة عامة والعراق بصورة خاصة إلا أن ذلك لم يمنع من التوسع في منح رخص المصارف جديدة، إذ أصبح عدد المصارف العاملة (76) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية تتضمن (3) مصارف مختصة و(3) مصارف تجارية ومصرفاً إسلامياً) في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (69) مصرف تتضمّن (24) مصرفاً تجارياً محلياً و (27) مصرفاً إسلامياً محلياً و (2) مصرفين إسلاميين أجبيين و(16) مصرفاً تجارياً أجبياً) تقرير الاستقرار المالي لسنة 2020)

ويرى وهيب أن اللائحة التنظيمية رقم (2) لسنة 2007 الصادرة من البنك المركزي العراقي إلى المبدأ الخامس عشر من مبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفاعلة الصادرة عن لجنة بازل ومعايير تطبيقه المتعلقة بمكافحة غسل الأموال الذي تضمن الآتي: - (وهيب، 2019: 66)

- 1- يتأكد المراقب من أن لدى المصارف سياسات وممارسات إجراءات فاعلة وتعزز المعايير الأخلاقية والمهنية، تحول دون استغلال المصرف من قبل العناصر المجرمة عن قصد أو غير قصد وكشف النشاط الإجرامي إبلاغ السلطات المسؤولة عن أي نشاط مشبوه.
- 2- يتأكد المراقب من ان المصارف تقوم بتوثيق وتنفيذ سياسة تحدد هوية الزبائن ومن يعملون نيابة عنهم كجزء من برمجها لمكافحة غسل الأموال إذ هناك قواعد واضحة بشأن السجلات التي ينبغي أن تحفظ بشأن هوية الزبائن والصفقات الفردية ومدة الاحتفاظ.
- 3- يتأكد المراقب من أنه لدى المصارف إجراءات واضحة ومبلغة إلى جميع الموظفين ليقوموا بالإبلاغ عن أية عمليات مشبوهة إلى المسؤول الأعلى المشرف. وكذلك ضرورة تطبيق كافة البرامج والأنظمة الإلكترونية التي تساعد في متابعة عمل المؤسسات المالية (تقرير الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، 2019: 1-2). ويمكن توضيح موجز هذه الأنظمة المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال الشكل التالي:



الشكل (2) الأنظمة الإلكترونية لمراقبة العمليات المصرفية

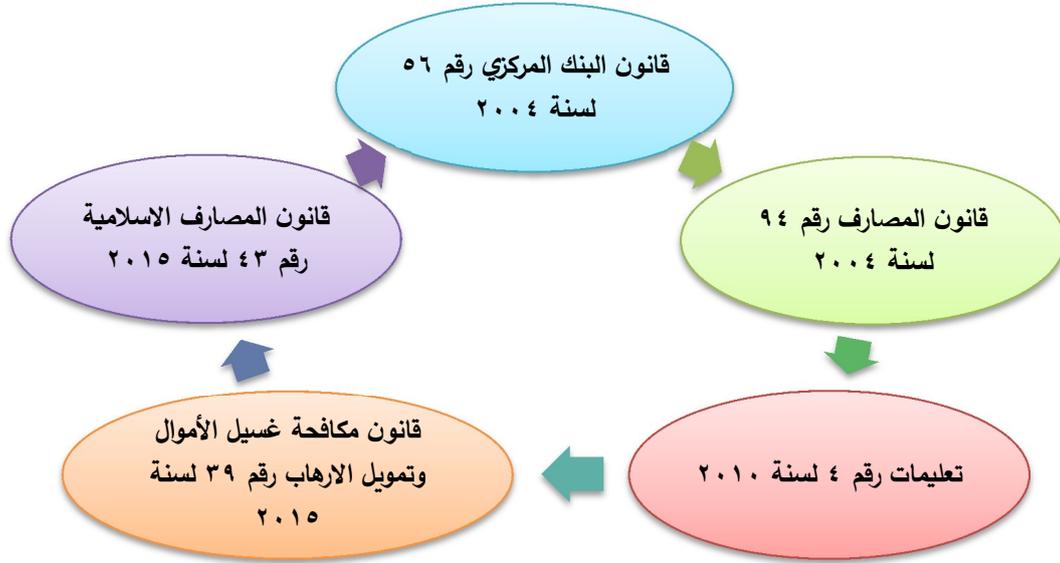
المصدر: إعداد الباحثة بعد إجراء مقابلة في البنك المركزي العراقي بتاريخ 2022/6/11

كما ينبغي تدريب وتأهيل موظفي كافة للمؤسسات المالية وغير المالية وموظفي القطاعات الأخرى كالمنظمات غير الحكومية وذوي المهن غير المالية كالمحامين والمحاسبين والقانونيين وتجار المعادن والأحجار الكريمة والذهب (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2021: ص4).

فضلاً عن هذه الأنظمة الإلكترونية أصدر البنك المركزي العراقي عدد من التعليمات والإرشادات التي من خلالها تبين درجة التزام المؤسسات المالية بكافة القوانين ودرجة الامتثال

ثانياً: القوانين والتعليمات وإرشادات التي يصدرها البنك المركزي العراقي لمكافحة غسيل الأموال في المؤسسات المالية:

أصدر البنك المركزي العراقي العديد من القوانين والتعليمات والإرشادات لضبط عمل المؤسسات المالية وأحكام السيطرة القانونية على عملياتها المالية كافة ولا سيما فيما يخص عمليات الاشتباه بعمليات غسيل الأموال والشكل التالي يوضح هذه القوانين والتعليمات



شكل (3) القوانين التي تنظم العمل المصرفي

المصدر: إعداد الباحثة بعد الاطلاع على عدد من المصادر

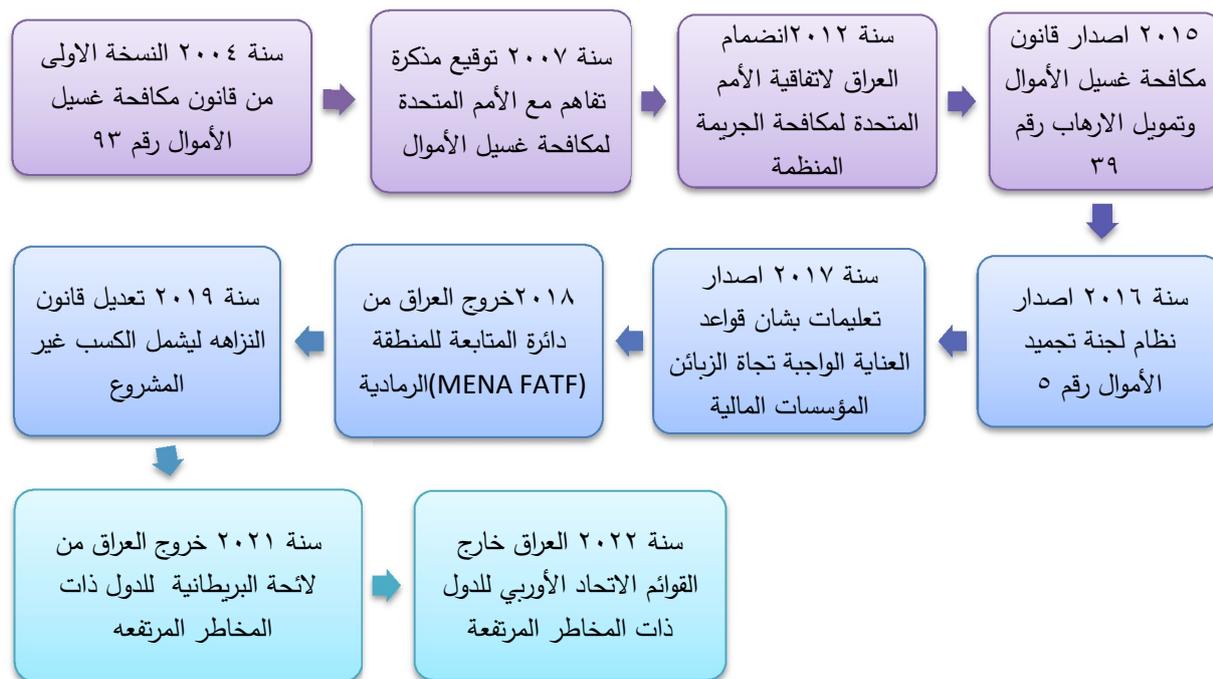
إذ قام البنك المركزي العراقي بإصدار قانون المؤسسات المالية رقم (94) لسنة 2004 لغرض إصلاح المؤسسات المالية وإجراء إصلاحات قانونية في المؤسسات المالية بصورة عامة (قوانين المؤسسات المالية، 2020: 95). فضلاً عن تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لعام 2015 الصادر بتاريخ (2015/10/27) التعليمات الملحقة به في سنة 2017 (قوانين المؤسسات المالية، 2020: 2). كما إبرام اتفاقات التعاون مع جهات معنية مختلفة في داخل العراق وإبرام مذكرات تفاهم مع الوحدات النظرية، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع الوحدات النظرية، فقد قام مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بأبرام 5 مذكرات تفاهم ثنائية مع الوحدات النظرية وبما ينسجم مع ميثاق مبادئ مجموعة ايجمونت لتبادل المعلومات فضلاً عن اتفاقية تعاون مع الجهات المحلية المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، 2021: 19). والتعاقد مع شركة (KPMG) العالمية وتحديد معايير تتوافق وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 لغرض تصنيف المؤسسات المالية بحسب الامتثال للقانون والاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي، 2018، 6). فضلاً عن قيامه بإصدار إعمامات بمنع التعامل مع جميع المؤسسات المالية والمؤسسات المحظورة دولياً. وتطبيق أحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في إقليم كردستان وإنشاء فرعين للبنك المركزي في إقليم كردستان بموجب الأمر الإداري المرقم بالعدد (3819)) والمؤرخ في 2016 (البنك المركزي العراقي، 2018، ص6). كما إعلان مركز الدراسات المؤسسات المالية في البنك المركزي العراقي عن إطلاق مسابقة بحثية بخصوص (تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب) وإن الفئة المشمولة بالباحثين من الجامعات والمؤسسات المهنية (العامة والخاصة)، فضلاً عن المتخصصين في تشريع القوانين لسنة 2022

<https://cbi.iq/news/view/1982> .

وإن إصدار البنك المركزي العراقي العديد من التشريعات والتعليمات التي تخص مكافحة غسيل الأموال في المؤسسات المالية الشكل التالي يوضح كافة التعليمات والإرشادات التي قام بها البنك المركزي العراقي في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن بيان إنجازات البنك المركزي العراقي في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال الشكل الآتي:-

شكل (4)

الإنجازات التي قام بها البنك المركزي العراقي لمكافحة عمليات غسيل الأموال



المصدر: إعداد الباحثة بعد إجراء مقابلة في البنك المركزي العراقي بتاريخ 202/6/11

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولاً: وصف المتغيرات

تحليل البيانات التقارير المالية التي تم الحصول عليها من المصارف العراقية الخاصة والمكونه من (3) مصارف من أصل مجموع المصارف التجارية (24) مصرف، وتم الحصول على هذه البيانات للسنوات 2020-2017 وللمصارف (التنمية، الخليج، المتحد للاستثمار). تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

الجدول (1)

نسب التحليل المالي المستخدمة في عينة البحث

النسبة	المعادلة	تفاصيل
نسبة السيولة	= الموجودات السائلة/ مطلوبات قصيرة الاجل	لا تقل عن 30% من رأسمال والاحتياطيات السليمة
نسبة الكفاية رأسمال	= رأسمال والاحتياطيات السليمة / الموجودات المرجحة بالمخاطر	ان لا تقل عن 12% من رأسمال والاحتياطيات السليمة
نسبة العائد على	= صافي الدخل قبل الضريبة / اجمالي الموجودات	ينبغي ان لا تكون أكبر من 7%

الموجودات		
نسبة العائد على حقوق الملكية	= صافي الدخل قبل الضريبة / رأسمال المصرف	لا توجد نسبة معينة
نسبة الاستثمار في رأسمال	= اجمالي الاستثمارات / رأسمال الأساسي	ان لا تتجاوز عن 20 % من رأسمال
نسبة الأرصدة المدينة بالخارج	= الأرصدة المدينة بالخارج / راس المال الاساسي	ان لا تتجاوز عن 20 % من رأسمال والاحتياطيات السليمة

ثانياً: اختبار الفرضية:

للوصول الى الهدف الرئيسي للبحث تم اختيار النسب اعلاه من البيانات المالية وهذه النسب المختارة لها علاقة بعمليات الاشتباه بغسيل الأموال، وتجذر الاشارة هنا وحسب خبراء من البنك المركزي العراقي ان التشريعات والارشادات وتعليمات والقوانين التي يصدرها البنك المركزي العراقي لمكافحة عمليات غسيل الأموال لها تأثير مباشر في القوائم المالية وهذا التأثير يمكن عكسه على النسب المالية التي تتأثر بهذا التعليمات لاسيما اذا كان المصرف ملتزم ومطبق لكافة التشريعات والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ومن ناحية اخرى اذا تم اقتراح علاقات الارتباط والتأثير كما في الفرضيات التالية وبالتشاور مع خبراء البنك المركزي العراقي وفي حالة حصولنا على علاقات الارتباط والتأثير يمكن الوصول الى اثبات او نفي الفرضية سوف يتم اختبار العلاقة الارتباطية وعلاقة التأثير للمتغيرات التي تم الحصول عليها من خلال الفرضيات التالية:

اولاً: الفرضية النوعية الاولى: وجود علاقة ارتباط وتأثير لـ نسبة العائد على رأسمال في نسبة الاستثمار الى رأسمال. وظهرت النتائج التالية:

جدول (1)

يبين نسبة العائد على رأسمال في نسبة الاستثمار الى رأسمال

قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة معامل الارتباط	قيمة p- value	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدالة
0.29	0.62	1.59	0.62	0.188	0.39	2.52	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (1) بلغت قيمة (p-value) لمعامل الارتباط (0.188) وهي اكبر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يعني عدم وجود العلاقة الارتباطية بين نسبة العائد على رأسمال مع نسبة الاستثمار الى رأسمال ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (2.52) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ نسبة العائد على رأسمال في نسبة الاستثمار الى رأسمال ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y_i = 0.29 + 0.62 X_i$$

اذ ان:

Y_i : تمثل نسبة الاستثمار الى رأسمال.

X_i : تمثل نسبة العائد على رأسمال.

ثانياً: الفرضية النوعية الثانية: وجود علاقة ارتباط وتأثير لـ نسبة الاستثمار الى رأسمال في نسبة كفاية رأسمال، وظهرت النتائج التالية:

جدول (2)

يبين نسبة الاستثمار الى رأسمال في نسبة الكفاية رأسمال

قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة معامل الارتباط	قيمة p-value	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدالة
0.34	0.31	5.25	0.93	0.006	0.87	27.51	يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (2) بلغت قيمة (p-value) لمعامل الارتباط (0.006) وهي اصغر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يعني وجود العلاقة الارتباطية بين نسبة الاستثمار الى رأسمال مع نسبة كفاية رأسمال ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (27.51) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ نسبة الاستثمار الى رأسمال في نسبة كفاية رأسمال، وبما ان اشارة قيمة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.87) وهذا يعني بان (87%) من التغيرات الحاصلة في نسبة كفاية رأسمال يمكن تفسيره من خلال نسبة الاستثمار الى رأسمال، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.31) وهي قيمة موجبة ودالة اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (5.25) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة الاستثمار الى رأسمال سوف يكون هناك زيادة بمقدار (31%) في نسبة كفاية رأسمال

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y_i = 0.34 + 0.31 X_i$$

اذ ان:

Y_i: تمثل نسبة كفاية رأسمال.X_i: تمثل نسبة الاستثمار الى رأسمال.

ثالثاً: الفرضية النوعية ثالثاً: وجود علاقة ارتباط وتأثير لـ نسبة السيولة في نسبة كفاية رأسمال

وظهرت النتائج التالية:

جدول (3)

يبين نسبة السيولة في نسبة كفاية رأسمال

قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة معامل الارتباط	قيمة p- value	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدالة
-0.16	0.65	4.76	0.92	0.009	0.85	22.67	يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3) بلغت قيمة (p-value) لمعامل الارتباط (0.009) وهي اصغر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يعني وجود العلاقة الارتباطية بين نسبة السيولة مع نسبة كفاية رأسمال ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (22.67) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ نسبة السيولة في نسبة كفاية رأسمال، وبما ان اشارة قيمة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير

إيجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.85) وهذا يعني بان (85%) من التغيرات الحاصلة في نسبة كفاية راسمال يمكن تفسيره من خلال نسبة السيولة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.65) وهي قيمة موجبة ودالة إذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (4.76) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة السيولة سوف يكون هناك زيادة بمقدار (65%) في نسبة كفاية راسمال

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y_i = - 0.16 + 0.65 X_i$$

اذ ان:

Y_i : تمثل نسبة كفاية راسمال.

X_i : تمثل نسبة السيولة.

رابعا: الفرضية النوعية رابعا: وجود علاقة ارتباط وتأثير لـ نسبة العائد على الموجودات في نسبة كفاية راسمال. وظهرت النتائج التالية:

جدول (4)

يبين نسبة العائد على الموجودات في نسبة كفاية راسمال

قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة معامل الارتباط	قيمة p- value	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدلالة
2.46	0.80	2.85	0.82	0.047	0.67	8.10	يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (4) بلغت قيمة (p-value) لمعامل الارتباط (0.047) وهي اصغر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يعني وجود العلاقة الارتباطية بين نسبة العائد على الموجودات مع نسبة كفاية راسمال، كما بلغت قيمة F المحسوبة (8.10) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ نسبة العائد على الموجودات في نسبة كفاية راسمال، وبما ان اشارة قيمة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.67) وهذا يعني بان (67%) من التغيرات الحاصلة في نسبة كفاية راسمال يمكن تفسيره من خلال نسبة العائد على الموجودات، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.80) وهي قيمة موجبة ودالة إذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (2.85) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة العائد على الموجودات سوف يكون هناك زيادة بمقدار (80%) في نسبة كفاية راسمال

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y_i = 2.46 + 0.80 X_i$$

اذ ان:

Y_i : تمثل نسبة كفاية راسمال.

X_i : تمثل نسبة العائد على الموجودات.

خامسا: الفرضية النوعية خامسا: وجود علاقة ارتباط وتأثير لـ نسبة الاستثمار الى راسمال في نسبة السيولة. وظهرت النتائج التالية:

جدول (5)

يبين نسبة راسمال في نسبة السيولة

قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة معامل الارتباط	قيمة p-value	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدالة
0.37	0.42	4.23	0.90	0.013	0.82	17.87	يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (5) بلغت قيمة (p-value) لمعامل الارتباط (0.013) وهي اصغر من قيمة مستوى الدلالة والبالغة (0.05) وهذا يعني وجود العلاقة الارتباطية بين نسبة الاستثمار الى راسمال مع نسبة السيولة ، كما بلغت قيمة F المحسوبة (17.87) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ نسبة الاستثمار الى راسمال في نسبة السيولة، وبما ان اشارة قيمة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.82) وهذا يعني بان (82%) من التغيرات الحاصلة في نسبة السيولة يمكن تفسيره من خلال نسبة الاستثمار الى راسمال ، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.42) وهي قيمة موجبة ودالة اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (4.23) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة الاستثمار الى راسمال سوف يكون هناك زيادة بمقدار (42%) في نسبة السيولة
اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y_i = 0.37 + 0.42 X_i$$

اذ ان:

Y_i : تمثل نسبة السيولة.

X_i : تمثل نسبة الاستثمار الى راسمال.

من خلال نتائج الارتباط والانحدار اعلاه والذي تمثلت من خلال خمس فرضيات نلاحظ بان لها ارتباط وتأثير اي ما نسبة (71%) وهي نسبة مقبولة لذا يمكن القول ومن خلال النسب المالية المختارة لعينة البحث وللمصارف المختارة تم تحقيق الهدف الرئيسي للرسالة، وتم نفي الفرضية البحث والتي تنص على **(لا يوجد هناك دور للبنك المركزي العراقي في تقويم مكافحة غسيل الأموال)** لأنه من خلال نتائج العمل تم التوصل الى وجود دور للبنك المركزي العراقي في تقويم مكافحة غسيل الأموال الاستنتاجات والتوصيات

1. يأخذ البنك المركزي العراقي مسؤولياته في إجراءات الامتثال لغسيل الأموال على محمل الجد عن طريق اعداد من التعليمات والارشادات والقوانين تطبيق على كافة المؤسسات المالية ومتابعه تطبيق هذا القوانين وتعليمات وتحديد العقوبات الصارمة في حالة مخالفة في تطبيق او عدم التطبيق.
2. عدم كفاية اعداد موظفي الامتثال في المصارف الأهلية وعدم اطلاع كافي لمراقب الامتثال على التقارير التي تصدر من قسم مكافحة غسيل الأموال وضعف متابعته لإجراءات المصرف في التحفظ على الأموال المشتبه بها جرائم اراهاب.
3. تلنزم غالبية البنوك التجارية بالسقف المحدد لعمليات تحويل الاموال داخليا وخارجيا والتي تساعد في الرقابة على عمليات تحويل الأموال، فضلا عن مراقبة عمليات السحب والايداع التي تقوم بها المؤسسات المالية الى حدود وسقف معينة للرقابة والمتابعة من قبل البنك المركزي العراقي.
4. يتحرى البنك المركزي عن اسماء المساهمين ومالكي المؤسسات المالية او شركائهم فضلا عن الزام المؤسسات المالية بإعداد تقارير دورية حول أنشطة المؤسسة المرتبطة بعمليات السحب والايداع والحوالات والائتمان والاقتراض.
5. يقوم البنك المركزي العراقي بتحليل ومقارنة التقارير المرسله الية باستعمالها مؤشرات مالية متمثلة بالعديد من النسب المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لتلك المؤسسات والتأكد فيما إذا كانت هذه التقارير مرسله إلى الجهات الرقابية لتأكد من سلامة عمل المؤسسات المالية.

التوصيات:

1. يقوم البنك المركزي العراقي بمراقبة الأنشطة المالية لزبائن المؤسسات المالية باستمرار للتأكد من أنها قانونية ومتوافقة مع التعليمات والضوابط الخاصة بعمليات غسل الأموال.
2. يراقب البنك المركزي أنشطة الزبائن وخاصة الحوالات المبالغ الكبيرة من التحويلات المالية خارج الدولة للتأكد من أنها قانونية ومتوافقة مع التعليمات والضوابط الخاصة بعمليات غسل الأموال.
3. انشاء وحدة الاستخبارات المالية (في جميع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية كجزء من متطلبات الانضمام الى مجموعة إيجمونت) وهي أشبه بوحدة عمل من موظفي المصرف لإنشاء نظام أمني يرتبط بالجهات الأمنية للبلد لتمكين الجهات الأمنية من الوصول الى المعلومات المطلوبة من قبلهم بالوقت المحدد.
4. زيادة اعداد موظفي الامتثال بما يتناسب مع العمل المصرفي وعرض جميع التقارير التي تصدر من قسم مكافحة غسل الاموال على مراقب الامتثال، وزيادة متابعة لإجراءات المصرف في التحفظ على الاموال المستخدمة في ارتكاب جريمة غسل الأموال وكيفية وتمويله.
5. ضرورة تكثيف الجهود لدى البنك المركزي العراقي لتوسيع قاعدة الشمول المالي في البلد وإدراج الكتلة النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي إلى داخل النظام المصرفي من اجل الوصول الى سهولة مراقبتها وتخفيض مخاطر غسل الأموال فضلا عن سهولة تتبعها ووضع خطة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

المصادر والمراجع:

القوانين تعليمات وارشادات والاستراتيجيات المحلية

1. تقرير الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال دائرة مراقبة الصيرفة قسم مراقبة المصارف الإسلامية شعبة التعليمات والضوابط لسنة 2019.
2. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من سنة (2021-2023).
3. قانون المؤسسات المالية رقم (94) لسنة 2004.
4. البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع (2018)، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، دائرة الإحصاء والأبحاث.
5. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنة 2020.

الدراسات والرسائل واطراح

1. العاجز، رنا فاروق، و عاشور، يوسف حسين (2008)، "دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة قدمت الى الجامعة الإسلامية-غزة/ كلية التجارة.

البحوث والدوريات

1. كزار، فاضل كريمة، (2021)، "دور البنك المركزي في مواجهة غسل الأموال" مجلة كلية الامام الأعظم، العدد (127) 164-176.
2. وهيب، حمزة فائق، (2019)، "تأثير الامتثال المصرفي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (49) 14، 57-76.

Thesis

- 1- Raza, A. (2008). Prevalence of money laundering and its compliance in "Commercial Banks of Lahore, Pakistan".

المواقع الالكترونية

<https://cbi.iq/news/view/1982> .